

حث على الإسراع في مجابهة الملفات الاجتماعية والصحية

تونس.. «اتحاد الشغل» يدعو لحكومة مصغرة ويحذر من تفكيك الدولة

حركة مستقلة تدعو للمشاركة باحتجاجات مناهضة «لخرق الدستور»

كانت اول من دعا وبادر بالتحرك ميدانيا ضد الانقلاب والمحاکمات العسكرية عبر الوقفة الاحتجاجية المنظمة في 11 سبتمبر الجاري، وحرصا منا على احترام الدستور وحق في حرية التعبير والتظاهر السلمي.

كما ذكرت «الحركة كل المواطنين التونسيين المقيمين بالمانيا بانها ستتخطى على نفس الشاكلة، وفتحت احتجاجات ضد محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري وذلك بالعاصمة الألمانية، «برلين»، ومدينة «بون»، السبت المقبل أيضاً.

وفي 25 يوليو، قرر الرئيس التونسي، قيس سعيد، تجريد البرلمان، لمدة 30 يوما (مددت في 23 أغسطس)، ورفع الحصانة عن النواب، وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية، بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ثم أصدر أوامر بإقالة مسؤولين وتعيين آخرين.

دعت «حركة أمل وعمل»، (قائمة مستقلة)، انتصارها إلى المشاركة في التحرك الاحتجاجي الذي دعا نشطاء لتنظيمه السبت في العاصمة تونس، ضد ما وصفوه بـ«الانقلاب على الدستور وخرقه». جاء ذلك في بيان صادر عن الحركة، واطلعت عليه الأناضول.

وأعلنت «أمل وعمل» عن «مساندتها كل التحركات الاحتجاجية المناهضة للانقلاب» داعية «انتصارها إلى اسنادها و المشاركة فيها ما دامت تحترم القوانين الجاري بها العمل»، وفق تعبيرها.

وقالت الحركة إن هذه الدعوة تأتي تمسكا منها بـ«موقف مبني رفض للانقلاب على الدستور وخرقه يوم 25 يوليو الماضي»، ذلك الموقف الذي عبرت عنه عديد المرات سواء في صفحاتها الرسمية أو عبر ناخبها ياسين العياري.. كما لفتت «حركة أمل وعمل» أنها



احتجاجات سابقة في تونس

الإفراج عن المحامي مهدي زقروبة بقضية «أحداث المطار»

الاستاذ مهدي زقروبة و تنتزع اختصاصها.. وأضاف: «انتصار للمحاماة اليوم وللحركة الحقوقية».. إقرار قضائي بمبدأ لا محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري».

و جرى توقيع المحامي، ضمن حملة توقيعات وإقالات بدأها الرئيس قيس سعيد منذ 25 يوليو الماضي، بإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتجميد اختصاصات البرلمان لمدة 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب.

وقال الرئيس التونسي آنذاك، إنه اتخذ هذه القرارات الاستثنائية «لإنقاذ الدولة»، لكن غالبية الأحزاب رفضتها، واعتبرتها «انقلابا وخرجا على الدستور»، بينما أيدتها أخرى و«دعتها «تصحيحا للمسار».

أعلنت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، إفراج السلطات عن المحامي مهدي زقروبة، الموقوف في قضية «أحداث المطار».

وفي مارس الماضي، شهد مطار تونس قرطاج الدولي، شجارا بين عناصر من أمن المطار ومحامين ونواب، بينهم زقروبة، إثر محاولة الأخيرين الدفاع عن مسافرة منعت من مغادرة البلاد لدواع أمنية.

وفي 2 سبتمبر الجاري، أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية الدائمة، أمرا بتوقيف المحامي زقروبة، ضمن التحقيقات في القضية. وقال نائب رئيس الرابطة (مستقلة) بسام الطريقي، في تدويته عبر فيسبوك: «دائرة الاتهام باستئناف تونس تفرج عن

وتجاوز العشرية غلب عليها الفشل والحيف وتفشي الفساد والإرهاب والاعتقالات السياسية»، وفق تقديره.

ودعا إلى «تحديد مدة الفترة الاستثنائية وضبط مراحل المسار المقبل، مع وجوب توفير ضمانات حول الحريات والحقوق». ومن المنتظر أن يعلن سعيد، تعيين رئيس وزراء جديد، مع تكليف حكومة تخضع لإشرافه المباشر لتكون مسؤولة أمامه.

وتضعف منظمات تونسية للتسريع بطرح خريطة طريق، تتضمن خططا واضحة لإنقاذ البلاد، مع ضمان احترام الدستور وحقوق الإنسان.

(جانحة كورونا). وأكد الاتحاد «وجوب تحديد نهاية الفترة الاستثنائية وتحديد معالم الإجراءات الضرورية اللاحقة للخروج من الأزمة السياسية ومن حالة الشلل العام الذي أصاب أغلب أجهزة الدولة»، أو ضح أن ذلك يكون «وفق رؤية تشاورية وتشاركية من شأنها أن تساهم لاحقا في مناقشة رؤية سياسية بديلة ووضع تصور وطني لنظام حكم يلقي مشروعية شعبية وسياسية».

وذكر بدعته «قرارات 25 يوليو، واعتبارها فرصة تاريخية واستجابة لتطلعات التونسيات والتونسيين

التسريع بتشكيل حكومة مصغرة وتمثل مناقشات ملائمة لتجاوز الأزمة وتمثل الدولة التونسية في كل المحافل الدولية.. وحذر الاتحاد (أكبر منظمة عمالية بتونس)، في بيان تلقت الأناضول نسخة منه، من أن «أي تأخير في ذلك لن يفرض إلا إلى تعميق الأزمة وإلى تفكيك الدولة وتهديد كيانها».

ورفضت غالبية الأحزاب قرارات سعيد المستمرة إلى أجل غير مسمى، واعتبرها البعض «انقلابا على الدستور»، بينما أيدتها أحزاب أخرى رأت فيها «تصحيحا للمسار»، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية

دعا الاتحاد العام التونسي للشغل، رئيس البلاد قيس سعيد، إلى تسريع تشكيل حكومة مصغرة تتولى مجابهة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتضمن استمرارية الدولة وتنفيذ تعهداتها.

وفي 25 يوليو الماضي، قرر سعيد تجريد البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب، وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية، بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ثم أصدر أوامر بإقالة مسؤولين وتعيين آخرين.

وشدد اتحاد الشغل، على ضرورة

الجزائر: زيارة ابن فرحان لم تتناول وساطة سعودية للخلاف مع الرباط

نفى مسؤول جزائري، تضمن جدول أعمال زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى بلاده، وساطة الرياض للخلاف بين الجزائر والمغرب.

استقبل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، ابن فرحان، الذي نقل له رسالة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، لم يكشف عن مضمونها رسميا.

واستقرت زيارة الوزير ساعات فقط، وتناولت «تعزيز التعاون المشترك في العديد من الجوانب، ومنها التعاون السياسي الثنائي الداعم لأمن واستقرار المنطقة»، بجانب «بحث مستجدات الأحداث الإقليمية والدولية»، حسب وكالة الأنباء السعودية «واس».

وأضاف بلاتي: «موقف الجزائر بخصوص قطع العلاقات لم يتغير ولن يتغير».

وأوضح أن «وزير الخارجية (الجزائري) رمان لعمامرة أكد خلال اجتماع لوزراء الخارجية العرب قبل أيام، على أن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية (مع المغرب) ليس قابل للنقاش أو التداول باعتباره قرارا سياديا ونهائيا لا رجعة فيه».

وكان الإعلام الجزائري نقل رفض لعمامرة إدراج ملف الأزمة مع المغرب خلال اجتماع الوزراء العرب بالقاهرة في 9 سبتمبر الجاري.

غزة: «الجهاد» تحذر من استفراء إدارة سجون الاحتلال بأسراها

حذرت حركة «الجهاد الإسلامي» الفلسطينية، من استفراء إدارة السجون الإسرائيلية بأسرى الحركة، على خلفية قرار 6 معتقلين من سجن «جلوع» (شمال) شديد التحصين، في 6 سبتمبر الجاري.

وحفر الأسرى الستة، بينهم 5 من «الجهاد»، نقفا من زنازانتهم إلى خارج السجن، وأعيد اعتقال أربعة منهم الجمعة والسبت الماضيين، فيما تبحث قوات الأمن الإسرائيلية عن مناضل يعقوب نفيعات، وأبهم فؤاد كمامجي.

وقال الناطق باسم الحركة داود شهاب، في مؤتمر صحفي بمدينة غزة، إن الحديث عن استجابة مصلحة السجون لجميع مطالب الأسرى، ورفع العقوبات عنهم «غير دقيق ويتعارض مع الوقائع التي تجري في أقبية السجون من استهداف لأسرى الجهاد الإسلامي»، في وفي وقت سابق، قال نائبا الأسير الفلسطيني (غير حكومي)، في بيان، إن الأسرى في السجون الإسرائيلية قرروا إلغاء إضراب مفتوح عن الطعام، كان مزعما، بعد موافقة سلطات الاحتلال على مطالبهم، ومن أبرزها إلغاء عقوبات جماعية تم فرضها عقب فرار الأسرى.

وأضاف شهاب، أن ما تم هو استجابة لمطالب بجانب أخرى أساسية، وهي رفع كامل لجميع العقوبات بحق الأسرى عقب «عملية النقف»، وخاصة أسرى «الجهاد»، وعودة الأوضاع بالكامل لما كانت عليه قبل 6 سبتمبر الجاري.

ورأى أن «إدارة السجون باستجابتها لبعض المطالب من دون غيرها تريد تفتيت الموقف الوطني الفلسطيني العام المتفق عليه، والاستفراء بأسرى حركة الجهاد الإسلامي».

وأردف أن هناك «مستجدات وحوارا مستمرا داخل السجون، وقد ترد أنباء خلال الساعات القادمة تفيد بروض مصلحة السجون لكامل مطالب الأسرى»، مذكرا من أن «مصلحة السجون (الإسرائيلية)، تسعى للمناورة».

المغرب: أخنوش يواصل مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة



انصار المغرب وجبهة البوليساريو

«الأصالة» المغربي: تراجع «العدالة والتنمية» لن ينقص من وطنيته

ليس هناك موت دائم في السياسة ولا انتصار دائم فيها.. وقال إن حزبه «تجاوز صراع المواقع مع حزب التجمع الوطني للأحرار (ليبرالي-متوسط الانتخابيات)، و«دشن مرحلة جديدة برسائل إيجابية جيدة (لم يوضحها) من هذا الحزب المكلف بتشكيل الحكومة».

كلف العاهل المغربي، الملك محمد السادس، رئيس حزب «التجمع الوطني للأحرار»، عزيز أخنوش، بتشكيل الحكومة الجديدة بعدما تصدر حزبه نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في 8 سبتمبر الجاري.

وأردف وهي: «الانتخابات وجهت رسائل ديمقراطية داخلية، واختارت بوضوح أغلبية سياسية مكونة من ثلاثة أحزاب فقط (التجمع الوطني للأحرار وحزبه والاستقلال)، وقد تشكل في حالة نجاح المشاورات، أرضية مواتية وغير مسبوق لتشكيل تحالف سياسي مشروع ومنسجم، اختارته الصناديق بكل ديمقراطية وحرية وشفافية».

وحصل «التجمع الوطني» على 102 مقعد من أصل 395 في مجلس النواب (الفرقة الرئيسية للبرلمان)، متبوعا بحزبي «الأصالة والمعاصرة»، 86، و«الاستقلال»، 81، و«الاتحاد الاشتراكي»، 35، و«الحركة الشعبية»، 29، و«التقدم والاشتراكية»، 21، و«الاتحاد الدستوري»، 18.

اعتبر الأمين العام لحزب «الأصالة والمعاصرة» (وسط) المغربي، عبد اللطيف وهيبي، أن التراجع الذي حصل لحزب «العدالة والتنمية» (قائد الائتلاف الحكومي المنتهية ولايته) في الانتخابات الأخيرة «لم ولن ينقص أبدا من وطنيته وجديته انوار».

جاء ذلك في كلمة القاها وهيبي خلال لقاء جمعه مع عدد من برلمانيي حزبه (ثاني قوة برلمانية)، في العاصمة الرباط.

وللمرة الأولى في تاريخ المملكة ترأس «العدالة والتنمية» (إسلامي) الحكومة منذ 2011، إثر فوزه في انتخابات ذلك العام وما تلتها في 2016.

وقال وهيبي إن «تراجع عدد مقاعد حزب العدالة والتنمية خلال الاستحقاقات الأخيرة (إلى 13 مقابل 125 في 2016) لم ولن ينقص أبدا من وطنيته وجديته انوار» التي جسدت فيها غيرة على الثوابت الدستورية ومراجع الأمة المغربية طيلة الولايتين الحكوميتين السابقتين».

وشدد على أنه «سيظل (العدالة والتنمية) حزبا هاما في التاريخ السياسي المغربي، وسنظل حرصين على التعاون معه، لحاجة بلادنا ولكل أحزابنا الوطنية».

وأكد أن شرعية وجود الحزب «ستعيد له قوته للمساهمة من جديد في العملية الديمقراطية، علما أنه

وأفساد هلال، في حوار مع وكالة المغرب الرسمية، به-قرب تعيين ستيفان دي ميستورا مبعوثا جديدا للأمين العام للأمم المتحدة لدى الصحراء المغربية.. وأضاف: «غوثيريش بدأ مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن بغية تعيين دي ميستورا».

وتابع: «تم التشاور مع المغرب مسبقا بشأن هذا التعيين، والمملكة أبلغت غوثيريش موافقتها».

وفي يوليو الماضي، ناشدت الأمم المتحدة، الأطراف المعنية بإقليم الصحراء، المتنازع عليه بين المغرب وجبهة البوليساريو، بالتعاون لتعيين مبعوث جديد للإقليم، في ظل خلافات.

وأعلن غوثيريش، في مايو الماضي، أنه رشح 12 شخصية للمنبص، منذ استقالة المبعوث الألماني السابق هورست كوهلر، في مايو 2019 له، دواع صحية». وشغل دي ميستورا مناصب أجنبية عديدة، آخرها المبعوث الخاص بالأزمة السورية.

ويشهد إقليم الصحراء نزاعا بين المغرب و«البوليساريو» منذ إنهاء الاحتلال الإسباني وجوده بالمنطقة منذ 1975. وتحول إلى مواجهة مسلحة توقفت عام 1991، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

عقد رئيس الحكومة المغربي المكلف عزيز أخنوش، لقاء مع الأمين العام لحزب «التقدم والاشتراكية» اليساري نبيل بنعبد الله في إطار مشاوراته المتواصلة لتشكيل الحكومة الجديدة. ويأتي لقاء بنعبد الله بعد لقاءات مماثلة أجراها أخنوش الماضي مع 5 أحزاب فائزة بالانتخابات.

وعقب اللقاء، أعرب بنعبد الله، في تصريحات صحفية تابعها مراسل الأناضول، عن «أمله في نجاح رئيس الحكومة المعين عزيز أخنوش في مهمته لتشكيل الحكومة في أقرب وقت».

وأوضح أنه «ناقش مع أخنوش عددا من المواضيع والتحديات المرتبطة بتعميق المسار الديمقراطي وقضاء الحريات، وتعزيز الأمور الاقتصادية»، دون ذكر تفاصيل أخرى.

كلف العاهل المغربي الملك محمد السادس، أخنوش بتشكيل الحكومة الجديدة بعدما تصدر حزبه «التجمع الوطني للأحرار» (وسط) نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت الماضي.

وحصل «التجمع الوطني للأحرار» على 102 مقعدا من أصل 395 في مجلس النواب (الفرقة الرئيسية للبرلمان)، متبوعا بحزبي «الأصالة والمعاصرة»، 86 مقعدا، و«الاستقلال» 81 مقعدا، و«الاتحاد الاشتراكي» 35 مقعدا، و«الحركة الشعبية»، 29 مقعدا، و«التقدم والاشتراكية» 21 مقعدا، و«الاتحاد الدستوري» 18.

وقبل حل حزب «العدالة والتنمية» (قائد التحالف الحكومي المنتهية ولايته) في المركز الثامن، مسجلا تراجعا كبيرا بحصوله على 13 مقعدا فقط.

ووفق تقارير إعلامية، اعتذر سعد الدين العماني، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية (قائد الائتلاف الحكومي المنتهية ولايته) عن حضور المشاورات التي يجريها أخنوش، فيما لم يصدر نفي أو تأكيد من الحزب بخصوص ذلك حتى الساعة 11:10 ت.غ.

وبحسب مراسل الأناضول، لا توجد وفق دستور البلاد مدة محددة ل مشاورات تشكيل الحكومة.

كما أعلن مندوب المغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال، أن الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوثيريش، بدأ مشاورات لتعيين ستيفان دي ميستورا (74 عاما) مبعوثا آمميا لإقليم الصحراء.